

# الضهرس

الإهداء .....	7
شكر وتقدير .....	9
تقديم .....	18
المقدمة .....	19
<b>الفصل الأول: المبررات القانونية والواقعية لإصلاح مجلس الأمن .....</b>	<b>27</b>
المبحث الأول: تغير الظروف الدولية التي حكمت نشأة مجلس الأمن .....	28
المطلب الأول : مدى مصداقية تمثيل مجلس الأمن للمجتمع الدولي .....	28
المطلب الثاني : اختبار الميثاق على أرض الواقع ومعرفة مواطن الضعف فيه.....	36
المبحث الثاني: اخفاق مجلس الأمن في اداء مهماته باستقلالية.....	52
المطلب الأول : عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ القرارات .....	53
المطلب الثاني : عجز مجلس الأمن عن تنفيذ القرارات.....	69
المبحث الثالث: خروج مجلس الامن عن الضوابط القانونية التي يتوجب عليه الالتزام بها في قراراته.....	77
المطلب الاول : مدى التزام مجلس الامن بقواعد الشرعية الدولية في قراراته .....	78
الفرع الأول : الاساس القانوني لشرعية قرارات مجلس الامن.....	80
الفرع الثاني : الضوابط القانونية لشرعية قرارات مجلس الامن.....	106
المطلب الثاني : القيمة القانونية لقرارات مجلس الامن ومدى زراعتها.....	115
الفرع الأول : التكيف القانوني لقرارات مجلس الامن.....	115
الفرع الثاني : أساس الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن ومضمونه.....	119
<b>الفصل الثاني: الوسائل والآليات القانونية المقترحة لإصلاح مجلس الأمن وأسلوب عمله ..</b>	<b>123</b>
المبحث الأول: الإصلاح في إطار الهيكل الداخلي لمجلس الامن .....	128
المطلب الأول: إعادة النظر في البنيان العضوي لمجلس الامن.....	128
الفرع الأول: إعادة النظر في تشكيل مجلس الامن وواقعه الحالي .....	129
الفرع الثاني: صفة العضوية وأشكالها المقترحة في مجلس الامن.....	140
الفرع الثالث: معايير توزيع العضوية في مجلس الامن.....	152
المطلب الثاني: إعادة النظر بنظام التصويت واستخدام حق النقض في مجلس الامن.....	165
المبحث الثاني: الرقابة على قرارات مجلس الامن .....	192
المطلب الأول: الرقابة السياسية على قرارات مجلس الامن (رقابة الجمعية العامة للأمم المتحدة).....	195
المطلب الثاني: الرقابة القضائية على قرارات مجلس الامن (رقابة محكمة العدل الدولية).....	204
الفرع الأول: الرقابة القضائية السابقة على قرارات مجلس الامن.....	211
الفرع الثاني: الرقابة القضائية اللاحقة على قرارات مجلس الامن.....	215

<b>الفصل الثالث: انتقائية مواقف مجلس الامن وازدواجية معاييره ازاء القضايا الدولية</b>	223
البحث الأول: ظاهرة الهيمنة في التنظيم الدولي المعاصر .....	223
المطلب الأول: انفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم بعد اختيار الاتحاد السوفيتي.....	224
المطلب الثاني: هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الامم المتحدة و مجلس الامن.....	238
المبحث الثاني: بروز سياسة ازدواجية المعايير وأنتقائيتها في قرارات مجلس الامن الدولية.....	254
المطلب الأول: انتقائية مواقف مجلس الامن حيال القضايا الدولية.....	255
المطلب الثاني: ازدواجية قرارات مجلس الامن تجاه القضايا الدولية.....	263
المبحث الثالث: وسائل القضاء على سياسة الأنقائية وازدواجية المعايير وتفيد التوسع في ممارستها .....	274
المطلب الأول: وسائل القضاء على سياسة الأنقائية وازدواجية المعايير.....	274
الفرع الأول: تعريف العدوان.....	275
الفرع الثاني: مواجهة عدم فاعلية نظام الامن الشامل.....	285
المطلب الثاني: وسائل الحد من سياسة الأنقائية وازدواجية المعايير.....	297
الفرع الأول: التفسير.....	297
الفرع الثاني: إعمال مبدأ حسن النية.....	302
<b>الفصل الرابع: تطبيق عملي لسياسة الأنقائية وازدواجية المعايير في قرارات مجلس الامن</b>	309
المبحث الأول: قرارات مجلس الامن بقصد أزمة لوكربي.....	311
المطلب الأول: عرض لواقع أزمة لوكربي.....	311
المطلب الثاني: التكيف القانوني لأزمة لوكربي .....	315
المطلب الثالث: دور مجلس الامن في إدارة أزمة لوكربي .....	317
المطلب الرابع: مدى شرعية قرارات مجلس الامن وسلامتها من الناحية القانونية بشأن أزمة لوكربي في ضوء القانون الدولي.	325
المبحث الثاني: قرار مجلس الامن رقم (1559) لعام 2004.....	333
المطلب الأول: صيغة القرار (1559) والجدل الذي أثاره.....	335
الفرع الأول: مشروع القرار الأصلي والتعديلات.....	335
الفرع الثاني: مناقشة أعضاء مجلس الامن في جلسة التصويت.....	339
الفرع الثالث: الآلية القانونية التي اعتمدها القرار لتابعة تنفيذه.....	346
المطلب الثاني: مدى شرعية القرار (1559). ....	350
الفرع الأول: قراءة قانونية تحليلية للقرار (1559). ....	351
الفرع الثاني: خرق القرار (1559) لميثاق الامم المتحدة ولقواعد القانون الدولي.....	366
الخاتمة والاستنتاجات.....	381
المصادر.....	391